



نواكشوط- الجمهورية الاسلامية الموريتانية
الاثنين والثلاثاء 20 . 21 شوال 1437 هـ - 25 . 26 يوليو/تموز 2016م

مجلس جامعة الدول العربية
على مستوى القمة - الدورة العادية 27

قمة الأمل

ق 27/(07/16)/16-خ(0282)

كلمة

معالي السيد أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية

في الجلسة الافتتاحية
لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (27)

نواكشوط - الجمهورية الإسلامية الموريتانية
الاثنين: 20 شوال 1437 هـ - 25 يوليو/تموز 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز
رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية ورئيس القمة العربية السابعة والعشرين،
فخامة الرئيس إدريس ديبي رئيس جمهورية تشاد والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي،
أصحاب الفخامة والسمو،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أعبر عن سعادتني الكبيرة بأن تكون بداية
اضطلاعي بمهام موقعي الجديد في القمة العربية السابعة والعشرين من
هذه البقعة الغالية من أرض عالمنا العربي الكبير.. من نواكشوط
عاصمة الجمهورية الإسلامية الموريتانية.. هذه الحاضرة العربية
العزيزة.. التي حافظت بكبرياء عبر التاريخ على هويتها الخاصة..
وكانت منارة للثقافة والفكر المستنير.. والتمازج الحضاري العربي
الأفريقي.

واسمحوا لي أيضاً فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز أن أتوجه
اليكم والي شعب وحكومة موريتانيا الأعزاء بأسمى آيات شكر وتقدير
وفد الأمانة العامة على ما لقيناه من كرم الوفادة وحرارة الاستقبال..
وهي ليست بغريبة على شعبكم العربي الأصيل.. كما أهنتكم على توليكم
رئاسة القمة العربية وعلى حُسن تنظيمها.. وأثق أن رئاستكم للدورة
الجديدة ستكون نشطة وفعالة ومثمرة.

وأود أن أتوجه بعميق الشكر والتقدير إلى فخامة الرئيس عبد
الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية على قيادته الرشيدة لدفة
العمل العربي المشترك خلال ترؤسه للدورة السادسة والعشرين للقمة
العربية وعلى كل ما بذله من جهودٍ مُقدرة لخدمة العمل العربي
المشترك والنود بكل اقتدار ومسؤولية عن قضاياتنا العربية وأمن دولنا.

تعلمون سيادة الرئيس.. أصحاب الفخامة والسمو.. أن تلك هي
المهمة الأولى لي بعد أن توليتُ مسؤولياتي كأمين عامٍ لجامعة الدول
العربية في بداية هذا الشهر.. ولهذا فقد وددتُ أن أعرض على
حضراتكم رؤيتي الموجزة والمبدئية حول عدد من الموضوعات
والقضايا الرئيسية في مسار العمل العربي المشترك.. وأخذاً في
الاعتبار أنني أعكف على دراسة بعض الملفات التي أعتزم الطلب من
الدول الأعضاء تحريكها والانتهاؤها منها خلال الفترة المقبلة:

أولاً: أودُ أن أؤكد أمام هذا المقام الرفيع أنني سأكون أميناً على
مسيرة العمل العربي المشترك، وفقاً لمواثيقه ونظمه وقواعده..
وأنتي سأحافظ على حياد الأمانة العامة إزاء جميع الدول
الأعضاء.. وسأسعى إلى توظيف كل قدراتي وإمكانياتي لإعلاء
دور الجامعة قولاً وفعلاً.. وتطوير أدائها وتوسيع إطار نشاطها
وفقاً لإرادتكم أنتم الدول الأعضاء ولتطلعات شعوبنا العربية.
وفي هذا فإنني شديد التطلع إلى دعمكم لأداء هذه المهمة
القومية السامية.. كما أنني أتعهد بقيادة الأمانة العامة للعمل

بشكل شفاف ووثيق مع الدول من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة.

ثانياً: إنني أدرك جيداً ثِقَل المسؤولية الملقاة على عاتقي وحجم التحديات الماثلة أمام الجامعة في ظل الظرف العربي الراهن.. خاصة وأني من المؤمنين بضرورة - بل وحتمية - التكامل العربي بمفهومه الواسع.. وبأن الجامعة العربية تمثل الإطار المؤسسي الحاضن للتضامن العربي.. وهي العروة الوثقى الحافظة لهويتنا وكياننا.

وقد وصلت إلى خلاصة عقب محاولتي التعمق في وضع الجامعة الحالي مفادها أنها تحتاج بشكل عاجل إلى التجديد والتطوير - والتمويل اللازم لذلك - لمواكبة المتغيرات الكاسحة التي تشهدها المنطقة وإحداث التغيير المطلوب بما يجعل الجامعة قادرة على الإسهام في صيانة أوطاننا واستقلالها وسيادتها.

ثالثاً: إن اليقظة لما يجرى في منطقتنا هي واجب علينا جميعاً لأننا نحن المعنيين بمصيرنا وبمستقبل أوطاننا قبل أي طرف آخر.. وبالتالي فإن العمل على وقف التدهور والتفكك الحاصل في عددٍ من البلدان العربية يجب أن لا يُترك مصيره لغيرنا.. ولذلك لا بد من تكثيف العمل العربي لتصويب الأوضاع واستعادة المبادرة والفعل في الإطار العربي.. وقد يعني ذلك وجود حاجة لإعادة

النظر في أساليب معالجة ملفات بعض الأزمات العربية.. بعد أن نتج عن تطورات عديدة في السنوات الماضية أن تم تغييب أو تقليص دور الجامعة في معالجة تلك الأزمات.. وهي التي كان يمكن أن تكون مؤهلة أكثر من غيرها من المنظمات الدولية بالإسهام في التسويات والمصالحات المطلوبة والمنشودة.

رابعاً: إن أمتنا العربية تخوض حرباً ضروس ضد الإرهاب.. هذه الآفة اللعينة التي استشرت بشكل غير مسبوق وتضرب بلا هوادة داخل مجتمعاتنا.. ولا شك لديّ أن الانتصار في الحرب على الإرهاب والتطرف يتطلب وضع الآليات والأساليب الكفيلة بتنفيذ القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة في سبتمبر عام 2014 وهو ما يتطلب تطوير الاتفاقيات والالتزامات الخاصة بالتعاون والتنسيق العربي.. وتعبئة الجهود العربية لقيادة تحرك إقليمي ودولي للقضاء على الإرهاب الذي اتخذ من عالمنا العربي أساساً ومسرحاً لعملياته التدميرية والإجرامية.. والذي أراه يهدد مقومات الدولة الوطنية ويُشوّه عقيدة الإسلام السمحة.. كما أن تسوية الأزمات السياسية وإعادة الاستقرار للمناطق المضطربة سيساهم لا محالة في تجفيف منابع الإرهاب، ومستنقعاته، ومصادر تفريخ تنظيماته الهدامة لكل مظاهر الحياة واستقرار المجتمعات العربية.

خامساً: ستبقي قضية فلسطين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية في صدر أولويات العمل العربي السياسي الجماعي.. ولا شك أن الأوضاع التي شهدتها القضية الفلسطينية في السنوات الأخيرة، والمواقف الإسرائيلية شديدة التعنت والصلف.. من الحل السياسي عموماً ومن حل الدولتين على وجه الخصوص.. إنما باتت في تقديري تتطلب مناهج سياسية جديدة - خلاقة وجادة - تحقق لنا تعديل المعادلة الدولية المختلفة في التعامل مع مقتضيات تحقيق السلام الدائم والعدل.. وهو ما يتطلب منا أيضاً العمل على الاستفادة من بؤابر الزخم الدولي الذي بدأ يتشكل لإنقاذ حل الدولتين من الاندثار.

سادساً: إن الاتجاه نحو بلورة مشروع عربي متكامل يكون للجامعة دور رائد في تجميع الإرادات العربية حوله يتطلب الاستمرار في كل ما من شأنه بناء مجتمعات عربية متماسكة ومواكبة للعصر.. مجتمعات تعترف بماضيها دون أن تدعه يكبل حاضرها أو مستقبلها.. وتنظر للأمام بثقة لتبني مستقبلاً واعداً لشبابها.. مجتمعات آمنة مستقرة تتحاور ولا تتقاتل.. وتعلي القيم السماوية النبيلة دون تطرف أو لجوء للعنف.

سابعاً: إن استقرار الدول العربية وتعبئة قدراتها والحفاظ على أمنها يمثل الركيزة لإطلاق مشاريع التنمية.. كما يرتبط بذلك السعي لإيجاد مناخ استقرار إقليمي يقوم على أساس من احترام مبادئ حُسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والتفاعل مع المتغيرات بما يحفظ المصالح العربية في المقام الأول.

ثامناً: إن استعراض بعض ملامح العمل العربي المشترك، يقودني إلى التأكيد على ضرورة مراجعة المشاريع الاقتصادية العربية التكاملية المتعثرة حالياً.. بدءاً بكيفية الانتهاء من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمهيداً للدخول في مرحلة الاتحاد الجمركي العربي.. ووصولاً إلى تنفيذ بقية المشاريع الحيوية بين الدول العربية في مجال النقل البري والبحري، والربط الكهربائي وإستراتيجية تشجيع الاستثمارات في المنطقة العربية ومشروع الأمن الغذائي العربي، وكذلك السياسات الاجتماعية التي تصدرها قضايا خفض الفقر، وتمكين المرأة والشباب وحماية الطفولة، وصيانة حقوق الإنسان، وغيرها من القضايا الهامة التي أقرتها القمم العربية المتوالية.. كما أن الدول العربية كمجموعة مدعوة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2015-2030، وتقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز حولها.. لذلك أعتزم اقتراح آلية عربية تنسيقية لمتابعة هذا الموضوع الهام.

أصحاب الفخامة والسمو،

أتمني أن يوفقكم الله في أعمالكم وفي قيادة هذه الأمة في تلك
المرحلة الحرجة.. وأن يحيل شعار الأمل الذي تعقد هذه القمة تحت
مظلته إلى واقع حقيقي ملموس تستطيع جماهير أمتنا أن تعيشه
وتتفاعل به.. فقد أصبح التفاؤل عملة نادرة نحتاج إليها جميعا في هذه
الأيام الصعبة.

شكراً سيادة الرئيس